المسلم والعولمة... فرص ومخاطر

الدكتور شوقي أحمد دنيا*

الاستجابة الحسنة لما تطرحه من فرص «عولمية» متاحة، يجب أن تتم في ضوء وعي أصيل بالذات وبمقومات الموضع المتميز الذي تدعو إلى الإفادة من اقتصاد العولمة وليس العولمة الاقتصاد، ومن ثقافة «العولمة» وليس «عولمة» الثقافة، ومن تعليم «العولمة» وليس «عولمة» التعليم

هذه الورقة تدور حول علاقة المسلم المعاصر «بالعولمة». وإدراك هذه العلاقة يمر بالضرورة بالتعرض ولو السريع لطرفي العلاقة؛ المسلم و«العولمة».

وليس من المقصود أن ينصرف الجهد لجانب دون آخر من جوانب «العولمة». والمعروف أن «للعولمة» جوانب متعددة منها ما يرجع إلى المفهوم والمضمون. ومنها ما يرجع إلى النشأة والتطور، ومنها ما يرجع إلى التجليات أو الأنواع، من اقتصادية لثقافية لسياسية لعلمية..إلخ ومنها ما يرجع إلى الوسائل والآليات، ومنها ما يرجع إلى الآثار والمترتبات، ومنها ما يرجع إلى أسلوب ومنهج التعامل مع «العولمة» في كل مظهر من مظاهرها، وفي مظاهرها مجتمعة.

(*) باحث أكاديمي.. (مصر).

وعدم انصراف هذه الورقة إلى جانب معين من تلك الجوانب لا ينفي أنها تلتفت أساساً، وإن لم يكن كلية، إلى البعد المتعلق بالتعامل معها، مع عدم الإغفال الكلي لبقية الجوانب، لما بينها من تداخل قوي وتمازج شديد.

كما أن الورقة إذ تنصرف أساساً إلى تعامل المسلم مع «العولمة» فإنها لن تقتصر على التعامل مع مظهر أو نوع معين من مظاهرها وأنواعها، مثل التعامل مع «العولمة» الاقتصادية أو «العولمة» الثقافية أو «العولمة» السياسية.. إلخ. وإنما تحاول أن تغطي بقدر الإمكان المظاهر والأنواع الأساسية لها، والآثار المتنوعة والمتعددة المتوقع حدوثها من جرائها.

ولتحقيق مقصود الورقة المتمثل في التعامل الصحيح من المسلم مع «العولمة» نجد من الضروري الإشارات الكلية السريعة لواقع المسلم المعاصر من جهة، وكذلك الإشارات السريعة الكلية إلى الملامح الكبرى «للعولمة» من جهة أخرى، حتى نتمكن من التناول العلمي لأسلوب ومنهجية التعامل والتفاعل الذي نؤمن به ونراه هو الصحيح أو على الأقل هو الأصح.

ولا ندعي أن هذه الورقة سوف تقدم فصل الخطاب في هذا الموضوع، أو حتى إجابات كاملة مفصلة عن مختلف التساؤلات المثارة، إذ الكثير والكثير من جوانب وتفصيلات موضوع «العولمة» وكذلك موضوع المسلمين في الحاضر لا يخفى على أحد.

إن كل ما نؤمله أن نقدم معلومة مقبولة مصاغة في عبارات سهلة بعيدة عن التعقيدات الفنية، فالمقام ليس مقام محاجة علمية، وإنما هو مقام تقديم رسالة يستطيع قراءتها وهضمها بيسر وسهولة المسلم العادي.

المسلم المعاصر .. بين الواقع والممكن

قد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المسلم المعاصر لـــه تنويعات متعددة، فهناك الحـــاكم وهـــناك المحكومـــون، وهناك العلماء وهناك غيرهم وهناك الأغنياء وهناك الفقراء وهناك .. وهناك. ومع التسليم بذلك والوعي به فحديثنا مع هـــؤلاء جميعاً، أو بالأحـــرى حديثنا مع ما فيهم من مقومات أساسية مشتركة لا يختلف فيها مسلم عن مسلم وإن تميز وتفرد في العديد من الصفات الأخرى.

فـــنحن جمـــيعاً نشترك في الدين؛ عقيدة وشريعة، ونحن جميعاً نشترك في وضعنا السياسي بما يحمله من سمات وخصائص. ونحن جميعاً، بمن فينا من غني وفقير، نشترك في الوضـــع الاقتصادي من منظور التخلف والتنمية. فالعالم الإسلامي جميعه يعيش ضمن قارة التخلف الاقتصادي، حتى يومنا الحاضر.

ومـــن الحقائق الأليمة في عالمنا الإسلامي المعاصر أنه يعيش مفارقة بالغة العجب والغرابة، مفارقة القوة الكامنة البالغة والضعف الفعلي الشديد. تجتمع عليه الأضداد بالغـــة الســـوء وبالغة الصلاح. يجتمع عليه الضعف والهوان مع إمكانية القوة والغنى والـــتقدم. ولا شـــك أن وضعاً كهذا لهو أسوأ الأوضاع التي يمنى بها الإنسان على المستوى الفردي وعلى المستوى الجمعي.

وكأن الشاعر العربي القديم يقصدنا في تمثيله الدقيق البليغ إذ يقول:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

وإذا ما ســـلمنا بذلك فإننا نسلم بأن وضع المسلمين اليوم هو وضع معيب كأقبح مـــا يكـــون العيب. وهل هناك عيب أخزى من ضعف القادر على القوة؟! ومن جهل القادر على العلم والمعرفة، ومن ذلة القادر على العزة، ومن فقر القادر على الغنى، ومن

تخلف القادر على التقدم، ومن عبودية القادر على الحرية، ومن تبعية القادر على القيادة؟

وصدق الشاعر العربي إذ يقول:

ولم أر في عيوب الناس عيباً كنقص القادرين على التمامُ

إن مصادر القوة والعزة والغنى والتقدم تكمن في نوعين: مصادر مادية ومصادر معنوية. ومن يمتلك من الأفراد والجماعات والشعوب هذين المصدرين كان جديراً بامتلاك ناصية القوة والغنى والتقدم، فإذا ما امتلك ذلك دون أن يحقق هذا الوضع فابحث وتأكد من وجود خلل هيكلي في بنيانه وكيانه عطلٌ تولد المخرجات من مدخلاتها. والعالم الإسلامي يمتلك من هذين المصدرين للقوة الشيء الكثير والجليل معاً، ولا أظن أننا في حاجة هنا إلى البرهنة المفصلة على هذه المقولة، فهناك من الأدبيات المتوفرة في هذا الشأن ما يجعل هذه المقولة حقيقة لا تقبل الجدل وبينة واضحة لا تحتاج إلى حوار. ويكفي أن ننظر بعجالة إلى الخريطة الجغرافية للعالم الإسلامي لنستوثق من صحة ما نقول.

يمثل العالم الإسلامي موقعاً جغرافياً متميزاً، فهو يتوسط الكرة الأرضية، ثم إنه يظل على العديد من البحار والمحيطات، كما أنه يتحكم في أهم المضايق البحرية. يضاف إلى ذلك أنه يكون رقعة مساحية متسعة ومتصلة لا تقطعها حواجز طبيعية عائقة.

وتمتاز هذه الرقعة الجغرافية بالعديد من الميزات التي تجعلها غنية تماماً بمصادر الثروة المادية، فنجد التنوع في المناخ ودرجات الحرارة ووفورة المياه العذبة، كما نجد التنوع في التضاريس من سهول لوديان لهضاب لصحارى لجبال، وفي كلٍ خير كبير. كذلك نجد في باطنه العديد والعديد من المناجم والمعادن، وهو في أهم أنواعها يعد أغنى منطقة في العالم، ويكفينا في ذلك البترول، ثم العديد من أنواع المعادن ذات الأهمية الكبيرة في مجال الصناعة والزراعة معاً.

ثم إن المسلمين اليوم من الناحية السكانية والديموغرافية، يكونون عدداً بالغ الكثرة والضخامة، لقد تجاوز عددهم المليار والنصف، وهم بذلك فقط يعدون أكبر أمة أو تجمع بشري معاصر. فإذا ما انضم إلى ذلك ما هم عليه من خصائص سكانية، سواء من حيث معدلات النمو السكاني ونمط الهرم السكاني الذي هم عليه، أو من حيث عدد المتعلمين والعلماء فيهم في العديد من التخصصات، إذا شئت نظرتنا في خريطة العالم الإسلامي هذه الجوانب البشرية إضافة إلى الجوانب الطبيعية. مع الأخذ في الحسبان ما يحوزه المسلمون اليوم من ثروات مالية طائلة تتخذ من الغرب ثم من الشرق موطناً لها، تنشر فيه الرخاء والتقدم والقوة فإننا ندرك عمق الفور مدى صحة وصدق مقولتنا من أن العالم الإسلامي المعاصر يملك من مصادر والإمكانات المادية والبشرية ما يؤهله لأن يكون في مقدمة الأمم المتقدمة الغنية.

وتكتمل النظرة في خريطة العالم الإسلامي بالالتفات إلى مصدر ثقافة هذا العالم ومنبع قيمه وتقاليده ومورد أفكاره ورؤاه، حيث الإسلام، ذلك الدين الإلهي الشامل الخالد الذي جاء لتحقيق الصلاح والخير والسعادة والتقدم في الدنيا والفوز والثواب في الآخرة. هذا الدين الذي لا يقف عند حدود الدين بالمفهوم الغربي بل يمتد ليكون تشريعاً وأخلاقاً وسلوكاً وسياسات وأسلوب حياة في كل مجالاتها وجوانبها.

والذي يقوم على القرآن الكريم، ذلك الكتاب الإلهي الوحيد اليوم الذي لا يحوم حوله أدنى ريبة أو شك في كونه من عند الله تعالى، وفي عدم المساس بأي جزء فيه حتى لو كلمة أو حرفاً، والذي يجمع بين دفتيه أمثل هداية للإنسان في كل شؤون حياته: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩)، ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ (الفرقان:٣٣).

كما يقوم على السنة النبوية الشريفة، التي جاءت مفصِّلة ومبيِّنة للقرآن الكريم، والتي نالت من عناية العلماء في تدوينها ودراستها ما لم ينله قول بشر أو عمل بشر آخر غير سيدنا محمد ﷺ.

ثم يقوم بعد ذلك على اجتهاد علماء المسلمين عبر العصور في فهم وفقه القرآن الكريم والسنة الشريفة. هذا الدين المفترى عليه من أعدائه وأصحابه أنشأ حضارة إنسانية تميزت بين الحضارات بالطول والعرض والأخلاق والقيم، يوم أن سادت العالم قدمت ما لديها لمصلحة العالم وليس على حساب مصلحته، كما فعلت الحضارات الأخرى في الماضي والحاضر، حيث تعمل لمصلحتها على حساب مصالح (الغير)[1].

معنى ذلك كله أن مصادر القوة والعزة والغنى والرخاء والتقدم في الجانب المادي والجانب المعنوي معاً قد امتلكت ناصيتها المسلمون، وخاصة منهم المعاصرون، فأصبحوا من حيث الإمكان أقوى الأمم وأغناها. لكنهم، وبكل أسى وحسرة، من حيث الفعل والواقع أضعف الأمم وأفقرها وأكثرها تخلفاً.

وإذا كانت مصادر القوة والعزة والغنى والتقدم لدى المسلمين اليوم على هذا القدر من الوضوح والجلاء، ومن ثم لم تحتج منا إلى مزيد بيان وترديد قول، فإن مظاهر الضعف والسوء والتردي والتخلف في مناحي الحياة المختلفة في العالم الإسلامي لا تقل وضوحاً وجلاء واستغناء عن الدرس والتحليل والتمحيص. فهل الواقع السياسي المعاصر للعالم الإسلامي وما هو عليه من سوء وفساد يخفى على أحد؟ !

لسنا في حاجة إلى التعريف بنظمنا السياسية؛ التقليدية والحديثة، وما هي عليه في نوعيها من استبداد وتخلف، وانعدام المشاركة الشعبية، وانعدام نظام المؤسسات القادرة الحاكمة الضابطة للأمور، والمغالاة في مديح الفرد وتنزيهه والتملق له. ولسنا في حاجة إلى معرفة الأثر المترتب على ذلك من سلبية تامة، وانصراف كامل من

(١) حسن حنفي، صادق العظم، ما العولمة؟ (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م) ص ١٨.

الشـــعوب عـــن حكوماتها والتفاعل معها، وعدم الشعور بأنها منها ولها. ولسنا في حاجـــة إلى التذكير بالفقدان الكامل للتعددية السياسية الحقيقية في معظم دول العالم الإســـلامي[1]. كما أننا لسنا في حاجة إلى التعريف بتدني ووهن الروابط والعلاقات السياسية والاقتصادية بين دول العالم الإسلامي[2]. القارئ يعرف جيداً ما يدور على مـــدار الساعة من شقاق واضطراب وصراع واقتتال بين العديد من الدول الإسلامية وبعضـــها، كمـــا أنه يعي جيداً مدى ضآلة وضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين هذه البلدان.

وليس في حاجة إلى تعريفه بما يشاهده ويراه ويعيشه من هيمنة النـــزعة القطرية الضيقة في كل دول العالم الإسلامي. حيث انزوى كل قطر على ذاته وانصرف إلى قضاياه. والشيء الذي ربما يحتاج القارئ إلى تذكيره به في هذا المقام ما يجري حالياً على قدم وساق، سواء في السر أو العلن من عمليات التجزئة والتفتيت السياسي في العـــالم الإسلامي، وما ينجم عن ذلك من مزيد من الضعف والتخلف، ومزيد من الاضـــطرابات والقلاقل والمشاحنات والمنازعات، وانعدام لوحدة الثقافة في الدولة، ناهيك عن الأمة، وأيضاً وحدة الوطن ووحدة التاريخ ووحدة الهدف والمصير[3].

وأينما اتجهت ببصرك على خريطـــة العالـــم الإســـلامي غرباً أو شرقاً، شمالاً أو جـــنوباً، في أوروبـــا وفي أفريقيا وفي آسيا، تجد عمليات التجزئة والتفتيت جارية على قدم وساق.

وهل القارئ يجهل مدى التخلف الاقتصادي الذي عليه العالم الإسلامي؟ ومدى مـــا يشيع فيه من فقر معوز مدقع، وما تعيشه عشرات الملايين، أو بالأحرى مئات

(١) عبد الله هدية، إشكاليات السلطة والحرية (القاهرة: بدون نشر، ١٩٩٨م).

(٢) ويكفـــي أن نعلـــم أن التجارة الإسلامية البينية لم تتجاوز حتى ٨%، وأنه حتى هذه اللحظة لم تتخذ أي خطوات التكامل الاقتصادي بين دوله أو حتى بعض دوله.

(٣) منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، ط٢ (دمشق: الأصالة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م) ص ٤١ ومابعدها.

الملايين، من سكانه من جهالة وأمية ومرض وعوز؟ وهل يجهل ما هنالك من تفاوت بالغ بين مستويات المعيشة بين البلدان الإسلامية، وبين الأفراد والفئات في داخل هذه البلدان؟ هل يجهل مدى سوء التوزيع للدخول والثروات على مستوى الأمة الإسلامية وعلى مستوى كل دولة وقطر فيها؟ هل يجهل القارئ مدى تدني وتخلف الإنتاج الإسلامي؛ كماً وهيكلاً ومستوى؟[1] وهل يجهل القارئ مدى تبعية وانكشاف الاقتصاد الإسلامي للعالم الخارجي، واعتماده شبه الكامل على غيره في كل جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، في مجال السلع ومجال الخدمات ومجال عناصر الإنتاج وخاصة التكنولوجيا ورأس المال؟ ولا يجهل أحد مدى تعثر خطوات التنمية الاقتصادية حتى اليوم رغم مرور وقت طويل على البدء فيها.

وهل يجهل القارئ مدى التخلف في المجال العلمي والتكنولوجي في العالم الإسلامي المعاصر؟ إن ضحالة ما ينفق على البحث العلمي وندرة براءات الاختراع **في العالم الإسلامي خير برهان على ذلك**[2]. **ونظرة في الخريطة التعليمية للعالم** الإسلامي تكشف لنا عن الكثير من المساوئ التي ترجع إلى المستوى وإلى النمط وإلى الأسلوب والمنهجية وإلى الموضوعات محل المعرفة والتعليم. ولا نريد أن نصل في وصف حالنا إلى ما وصل إليه أحد الكتاب عندما قال عن العالم العربي المعاصر: «والعرب الآن أمة عارية، مكشوفة حضارياً، مقتولة معنوياً، لا تكاد تجد ما يستر عورتها، ولا ما يرفع معنوياتها في سباق التقدم العلمي التقني والمعلوماتي، حتى أن مفهوم الإبداع عند الأمة يظل محصوراً في تفكيك الثوابت وهتك القيم والمقدسات»[3]. ورغم ما في العبارة من قسوة لفظية فإن مضمونها صحيح..

---

(١) شوقي دنيا، السلوك الإنتاجي في الإسلام .. الواقع والمثال: ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، مركز صالح كامل، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٢) محمد حوات، العرب والعولمة (القاهرة: مكتبة مدبولي،٢٠٠٢م) ص١٣٥.

(٣) باول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية، ترجمة محمد شامة (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٢م).

ولـــيس من باب جلد الذات، كما يقال، أن نقول: إن الوضع الثقافي في العالم الإســـلامي المعاصـــر لا يقـــل سوءاً عن بقية الأوضاع. فعلى الرغم من أن المصدر الأصـــيل والأســـاس لـــثقافة المسلم هو الإسلام، بقيمه وأخلاقياته ومبادئه وآدابه وتشريعاته، فهل يبني ويقيم مسلمو اليوم ثقافاتهم على هذا المصدر؟ وهل يعون حق الوعـــي أداة معرفة هذا الأصل الأصيل وهي اللغة العربية؟ والجواب: لا.. لا حيال الإسلام كمنبع للثقافة ولا حيال اللغة العربية كأداة وأسلوب للتعايش والتثاقف وفهم الإســـلام. ومـــن ثم كانت ثقافة مسلمي اليوم لا تضرب بسبب إلى مصدرها الذي ينبغي ألا ينافسه في ذلك أي مصدر. إن الإسلام، على كل مستوياته وجوانبه يعاني الـــيوم معاناة شديدة من المنتسبين لـــه من مسلمي اليوم مثلما يعاني، بل ربما أشد، ممن لا ينتسبون إليه، فهم بين جاهل لـــه وجاهل به، وبين متبع لـــه على غير هدى وبصيرة وعلى غير علم، وفي كل ضرر.

كثير من النخب المثقفة عندما يذكر الإسلام يلوون رؤوسهم معرضين. فرحيـــن بمـــا لديهـــم من علم معاصر، لم ينتجوه ويصنعوه وإنما جلبوه واستوردوه من (الغير). والكـــثير ممـــن يتشـــدق بالإسلام وباتباعه يجهل مقاصده ومراميه في كل تشريعاته وأحكامه، فهو اتباع بغير فهم وفقه ووعي وبصيرة. وهو وعدم الاتباع سوء. شاعت في ثقافتـــنا المـــنفعة والمصلحـــة، و(الأنا) ونفي (الآخر) والتواكل والتناحر الفكري. وتـــوزع المسلمون طوائف وشيعاً: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ (المؤمنون:٥٣). كمـــا شـــاع الجهل وثقافة الجهل والكذب والنفاق والرياء والتملق، وغاب الصدق والمصـــارحة والمناصحة، حل التواكل محل العمل والتوكل، وغلبت ثقافة الأخذ على ثقافة العطاء، كما حلت ثقافة الاستهلاك محل ثقافة الإنتاج، وحلت ثقافة الكلام محل ثقافـــة الفعـــل والعمل، وسيطرت ثقافة قيم الثراء والجاه على قيم الخلق والخير والنفع

(الغـــير)، انصرفت ثقافتنا عن عظائم الأمور وكبار القضايا والمسائل وتمحورت حول صغائرها. وحلت ثقافة الاستسلام محل ثقافة الإباء والشمم.

ثم إن ثقافـــتـــنا تعاني بشدة من فقدان الثقة بنفسها في مواجهة ثقافات (الغير)، كما أنها فشلت في تقديم نموذج ثقافي جيد يتسم بالأصالة والمعاصرة في نفس الوقت.

ولا ينبغي أن يفهم من هذا التقويم لوضعنا الإسلامي المعاصر، والذي يتضح منه أن هذا الوضع مليئ بالثغرات والمثالب والسوءات، أنه خالٍ من أي حسن وصلاح.. فـــالحـــق أن هـــناك صلاحاً وهناك خيراً، ولكنه صلاح قليل بجوار الخبث الكثير. وعـــندما يكـــثر في المجتمع الخبث يستحق عذاب الله، كما نص الحديث الشريف: «... أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟، قَالَ: **نَعَمْ .. إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ**»[1].. والملاحظ، حتى عـــند أكـــثر الـــناس تفاؤلاً وآمنهم بالواقعـــية، أن الخبث في حياتنا المعاصرة بكل جوانـــبها لـــيس كثيراً فحسب وإنما هو غالب وسائد. ومن ثم فهو وضع أسوأ من الوضع المشار إليه في الحديث الشريف، والذي يقف فيه الخبث عند مستوى الكثرة..

نخلـــص مـــن ذلك إلى أن الواقع الإسلامي المعاصر يعيش مفارقة بالغة الغرابة، حيـــث يجمع بين إمكانية القوة والعزة والتقدم، ووضعية الضعف والهوان والتخلف، وهي مفارقة مســـتعصية على الحل حتى يومنا هذا. ومما يزيد من الأسى والحزن أنه لا توجد منطقة في العالم تشترك وتتشابه مع عالمنا الإسلامي في هذا الشأن العجيب.

وهـــذا الواقـــع شديد التناقض السلبي، الجامع بين المصادر الثرية والفعل الفقير الضـــعيف يضـــع العـــالم الإسلامي حيال «العولمة» في وضع سيئ، فثراء مصادره وإمكاناته يغري بقوة الطامعين، وضعف واقعه يسهل الانقضاض والاستلاب. بعبارة أخـــرى: إن العـــالم الإسلامي بوضعيته هذه يمثل فرصة طيبة وصيداً ثميناً لمن يريد، وخاصة من قوى «العولمة»[2].

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م) ص٩٧؛ برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م) ص١٧.

ومن المفيد والمهم أن تتذكر هنا حديث رسول الله ﷺ والذي يصور وضعنا هذ أبلغ تصوير: «**يُوشِكُ الأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا؛ فَقَالَ قَائِلٌ :أَوَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ...**» (١).

العولمة ... تذكير:

وضع يعيشه العالم اليوم، وقد عاشه من قبل عندما كانت حضارة من الحضارات تمتلك من مصادر القوة بأنواعها المتعددة ما يمكّنها من بسط نفوذها على غيرها، بحيث تصير هي المركز وغيرها أطرافاً. عند ذلك يشيع نموذجها الحضاري بكل تجلياته، ويعلو على غيره ويقضي على الكثير مما لدى (الغير) مستخدماً في ذلك ما أنتجه وامتلكه من أدوات وآليات ومبتكرات علمية وتكنولوجية. ومعنى ذلك أن ما نعيشه اليوم ويعرف «بالعولمة» (Globalization) ما هو إلا ظاهرة تاريخية ذات حقب أو أطوار متعددة متتالية، ونحن اليوم نعيش حقبة من حقبها أو طوراً من أطوارها.

وبرغم تماثل هذه الحقب المتعددة في جوهر المسألة، والمتمثل في شيوع نموذج معين، ووثوق العلاقات وسهولة ويسر الحركة وسرعتها عبر المناطق الجغرافية المختلفة، برغم التماثل في شدة التداخل والنماذج على المستوى العالمي في كل الأطوار، فإن حقبة «العولمة» التي نحياها، وبحكم التطور العلمي والتكنولوجي المذهل، تمتلك من الآليات والمقومات ما لا عهد للبشرية به من قبل، الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين ينظرون لها على أنها حدث معاصر فريد وجديد لا سابق له. فهي تختلف عما سبقها اختلاف نوع وليس اختلاف درجة. ومع التقدير

(١) أخرجه أبو داود.

لهؤلاء فالذي نميل إليه هو تكييف ما نعايشه اليوم على أنه حقبة من حقب «العولمة» الماضية، وإن تميزت ببعض المميزات عن سوابقها. وكل حقبة مرت كان يقال ساعتها: إن هذا واقع جديد لا عهد للبشرية به في سالف أيامها[1].

وينبغي أن ندرك أن إثارة هذه المسألة لها أهميتها، خاصة من حيث تحديد الأسلوب الصحيح أو الناجح للتعامل معها. فإذا ما سلمنا بأن العالم الإسلامي قد عايش في ماضيه حقباً عولمية مثّل في بعضها دور المركز ومثّل في بعضها دور الطرف، فعلينا الاستفادة واستخلاص الدروس في تعاملنا الحاضر مع أنفسنا وفي تعاملنا مع غيرنا.

ولسنا في حاجة إلى القول: بأن ظاهرة «العولمة» الحالية، والتي لم تستكمل عقدين من عمرها، بعد قد استحوذت على الغالبية العظمى من الجهود والأوقات والأفكار، على كل المستويات، وعلى مختلف التخصصات، في شتى بقاع الأرض، وقد تجاوزت مؤتمراتها وندواتها المسجلة الألفين. ومع هذا الاهتمام البالغ فإن الفكر البشري لم يتمكن بعد من الإمساك بتلابيب هذه الظاهرة والإحاطة بها، والسيطرة على محاورها وجوانبها، وتقديم القول الفصل فيها، وإنما هي كلها ظنون وتوقعات، مع عدم إغفال ما أخذ يتأكد منها واقعياً. وقد يرجع ذلك إلى تشعب هذه الظاهرة وتعدد جوانبها وتنوع تجلياتها، وربما يرجع إلى كونها مازالت في طور التكوين والتشكيل، وقد يكون مرجعه إلى المعدل المتسارع في نموها وتطورها، والصواب أن مرجع ذلك هو هذه الاعتبارات كلها وغيرها. وليس من المطلوب هنا تتبع وتقصي جوانب وزوايا هذه الظاهرة، وإنما مجرد التذكير الذي يمكننا من تصور التعامل الصحيح معها.

---

(١) باول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية، مرجع سابق.

١- المعنى والمضمون:

هـــناك بعض الأمور المتعلقة بمعنى ومضمون «العولمة»، قد يكون من المستحسن الـــتذكير بهـــا، ومنها ذلك الغموض الشديد الذي يلف جوانبها كلها، بما في ذلك مضـــمونها.. يضاف إلى ذلك ما هنالك من اتفاق حول صعوبة تقديم تعريف جامع مانع لها.. وأيضاً من الملاحظ كثرة ما قدم لها من تعريفات متشابهة ومتمايزة.

ولـــيس مـــن المهـــم هنا الجري وراء هذه التعريفات، وما لكل منها وما عليه. ويكفـــي تقـــديم مفهوم مبسط يتميز باحتوائه لأهم مكوناتها وجوانبها.. فهي حقبة تاريخـــية، وتجـــلٍ لظواهر اقتصادية، وثورة تكنولوجية واجتماعية، وهيمنة للنموذج الحضـــاري الغربي الأمريكي، ثم هي حالة من السيولة الشديدة ما بين داخل الدول وخارجها في كل مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها[1].

ومـــن المهـــم الإدراك الجـــيد بكون «العولمة» التي نعيشها ليست مجرد عملية فنية تكنولوجية تتمثل في ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، وما نجم عنهما من إزالة حواجز المكـــان والـــزمان وسيولة حركة كل شيء، داخلاً وخارجاً. فكل ذلك يحتاج إدارة ويحتاج فاعلين ولاعبين، وهنا تتدخل الجوانب الذاتية بجوار الجوانب الموضوعية السالفة.

ومـــن ثم فهي ليست مجرد عملية موضوعية حيادية، كما أنها ليست مجرد عملية ذاتـــية أيديولوجية متجسدة في الهيمنة الغربية، ولا سيما الأمريكية، وبسط نفوذها. و«عولمة» نموذجها الحضاري، واغتنام أقصى ما يمكن اغتنامه من مزاياها ومنافعها.

وانحراف الفهم إلى هذا الجانب أو ذاك لـــه تداعياته السلبية على تقويم «العولمة» وعـــلى الموقف الصحيح حيالها. فهناك من يكيل لها المديح، وهناك من يكيل لها الذم. وهناك من يقبلها على إطلاقها وهناك من يرفضها على إطلاقها.

---

(١) شوقي دنيا، العولمة ومنهج الوقاية من مخاطرها، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة عشرة، الدوحة، ٢٠٠٣م.

والصـــــواب في ذلك كله غير ذلك، فهي لها وعليها، وهي لا تُقْبل على علتها ولا تُرفض على علتها[1].

٢- أدوات ومؤسسات العولمة:

حالـــة الســـيولة والـــتمازج والـــتعولم في مختلف المجالات هذه، والتي تعرف «بالعولمة»، تحتاج أدوات ومؤسسات تتم بها ومن خلالها.

فهـــناك الثورة التكنولوجـــية في مجال المعلومـــات ومجال الاتصالات، وما نجم عـــنها مـــن منـــتجات تكـــنولوجية مثـــل الإنترنت والهاتف والتليكس والفاكس والإيميل وغيرها.

وهـــناك مؤسســـات اقتصادية دولية تتمثل في ثلاثية الصندوق والبنك ومنظمة التجارة. وهناك الشركات العالمية ذات المقدرة الإدارية والتمويلية والتكنولوجية بالغة القـــوة والضخامة. وهناك المؤسسات المدنية والجمعيات الأهلية، التي تجاوز عددها ثلاثين ألف منظمة غير حكومية (NGOS).

وهـــناك المؤسسات الإعلامية والثقافية، وخاصة المرئية منها والمسموعة. وهناك أخيراً الآلة العسكرية، التي لم يتورع القائمون على «العولمة» من استخدامها سلاحاً من أسلحة «العولمة» الباترة، به تحقق ما فشلت الآليات الأخرى في تحقيقه.

٣- التجليات:

مـــا تجري عولمته ليس شيئاً واحداً ينصرف إلى مجال معين، وإنما هو جملة أشياء، أو بالأحرى كل الأشياء في مجالات الحياة المختلفة.

فهـــل نحن أمام «عولمة» واحدة لكنها مركبة من صور وعناصر متعددة ومحتوية عـــلى مظاهر وتجليات مختلفة، أم نحن أمام مجموعة «عولمات»؟ إن الوعي الجيد بهذا

---

(١) المرجع السابق.

الجانب لـــه أهميته، وخاصة عندما نكون بصدد منهجية التعامل مع «العولمة». ومن الملاحـــظ هـــنا أن مجـــالات أو قطاعـــات «العولمة» يتميز كلٌ منها بآلياته وأدواته ومؤسســـاته، الأمـــر الذي قد يوحي بأننا أمام «عولمات» وليست «عولمة» واحدة. فهـــناك «عولمـــة» سياســـية، و«عولمـــة» اقتصـــادية، و«عولمة» ثقافية، و«عولمة» تكنولوجـــية.. إلخ. ومـــن الملاحظ أيضاً أن هناك من التداخل والتمازج والتشابك والجدلـــية بـــين هذه «العولمات» ما قد يوحي بأنها تكاد تكون شيئاً واحداً وإن بدا بتجـــليات متعددة. ومهما يكن تكييف الموقف، فالذي لا خلاف حوله أن الجوانب «المعولمة» متمايزة بقوة، ومتصلة ومتداخلة بنفس القوة، حيث تحرص الجهات الفاعلة في العولمة على استخدام بعض أنواعها أو تجلياتها لخدمة نوع آخر منها، فمثلاً تستخدم «العولمة» العسكرية لخدمة «العولمة» الاقتصادية، وتستخدم «العولمة» الاقتصادية وسيلة «للعولمـــة» الثقافية، كما تستخدم «العولمة» التكنولوجية مدخلاً لمختلف «العولمات» الأخـــرى[1]. ولاشـــك أن طبيعة «العولمة» هذه، واستخدام دول المركز لها على هذا الـــنحو، لهـــا تداعيات خطيرة على دول الأطراف، فمن الصعب عليها أن تفصل بين مجال ومجال وأن تميز في الموقف بين «عولمة» وأخرى، تقبل هذه وترفض تلك.

وينبغي التحذير من المبالغة في تصور هذه الصعوبة بما قد يؤدي إلى شل الحركة حـــيال أي عمل. إن الانتقاء والتمييز، وإن كان صعباً، فإنه غير متعذر، طالما استند إلى رؤية صحيحة وإرادة واعية بصيرة.

وســـواء أكنا أمام «عولمة» اقتصادية، أو المظهر الاقتصادي «للعولمة»، فالمقصود بذلـــك «عولمـــة» الاقتصـــاد وما يجري فيه وما يحتوي عليه من أنشطة ومنتجات وأســـاليب وأدوات وأنماط تمويلية واستهلاكية. فهناك تدويل الإنتاج، وهناك تدويل

(١) المرجع السابق.

أو «عولمـــة» التمويل والاستثمار، وهناك عولمة العمالة، وهناك «عولمة» نظام السوق وآلياته، وكذلك «عولمة» كف يد الدولة عن المجال الاقتصادي .. إلخ.

وفي المجال السياسي نجد «عولمة» أو تدويل النموذج السياسي الغربي، متمثلاً في الديمقراطية الغربية وآلياتها، وكذلك شيوع المنظمات غير الحكومية، وحقوق الإنسان والتعددية، وإزالة الحواجـــز والحدود، وما ينجم عنه من نهاية فكرة السيادة القومية أو الدولة القومية (Nation State).

وفي المجـــال الثقافي نجد «عولمة» الثقافة الغربية وأنماط السلوك الغربي، وشيوع قيم معينة، والعمل على تنميط المشاعر والهوّيات، وطرق التربية، وتدويل أساليب ومناهج بل وموضوعات العلم والتعليم، كل ذلك بهدف أن يسود العالم نموذج ثقافي واحد.

٤- الفرص والمخاطر «الآثار»:

«للعولمـــة» مـــنافعها ومضـــارها، أو حسب التعبيرات السائدة.. لها إيجابياتها وسلبياتها. وهذا بدهي وطبيعي، ولا يحتاج التوقف عنده، لكن الذي يستحق التأمل والـــتدبر في هذا الصدد هو التحليل الدقيق الموضوعي لما يعتبر نفعاً، ولما يعتبر ضرراً، كذلـــك التمييز الدقيق بين من يتحمل هذا الضرر ويستفيد بهذا النفع. فلا يكفي أن تسرد قائمة طويلة بالمنافع ولا قائمة مناظرة بالمثالب والمضار[1]. يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الآثار والتداعيات، بعضهم يراها إيجابية وبعضهم الآخر يراها سلبية، حتى مع توحيد الجهة المتأثرة. فمثلاً نجد «للعولمة» تأثيراً على الميزان التجارى للدول النامـــية، بعضهم يراه تأثيراً إيجابياً، وبعضهم الآخر يراه تأثيراً سلبياً. ومعنى ذلك أن هـــذا الجانـــب في «العولمة» ينبغي أن يكون أكثر جوانبها خضوعاً للبحث والتقويم الدقيق، في الوقت الذي يعتبر فيه أخطر هذه الجوانب.

(١) محسن الخضيري، العولمة الاجتياحية، ط١ (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م).

في ضـــوء هذه التنبهات والتحديدات يمكن القول: إن الكثير من آثار «العولمة» عـــلى العالم الإسلامي هي آثار ضارة.. بعبارة أخرى: إن مضار «العولمة» أكثر من مـــنافعها بالنسبة للعالم الإسلامي، وخاصة في بعض تجلياتها. وبالطبع فإن هناك من يختلف معنا في هذا التقرير ذاهباً إلى أنها تحمل الخير العميم لنا[1].

ومهما يكن من أمر، فإن الشيء الذي يستحق الاهتمام الأكبر هو تقديم منهجية جيدة للتعامل مع «العولمة» بالشكل الذي يعظم لنا منافعها ويُدني من مضارها.

وفيما يلي نبذة عن هذه الآثار في تجلياتها المتنوعة:

أ- الأثر الاقتصادي:

إذا اكتفيـــنا بالتصـــوير الكـــلي لهـــذا الأمر، دون الدخول في تناول الفروع والجزئـــيات، أمكن لنا القول: إن «العولمة» تؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاديات العالم الإســـلامي، وإن هذا التأثير يلحق بالعديد من المجالات والمتغيرات الاقتصادية، وإن معظـــم هـــذه الـــتأثيرات هي تأثيرات سلبية. ستتأثر الصناعة والزراعة والخدمات، وســـيتأثر الدخـــل والنمو والتوزيع والادخار والاستثمار والميزان التجاري وميزان المدفوعـــات، وسيتأثر الإنفاق العام والضرائب، وسيتأثر نمط الملكية القائم، وسيتأثر الدور الاقتصادي للدولة، مما يعني تأثر نمط النظام الاقتصادي القائم.

ولـــيس إدراك ذلـــك بالشيء العسير إذا ما علمنا أن «العولمة» الاقتصادية تعني «عولمـــة» الرأسمالية الحرة، بما ترتكز عليه من مبدأ «اتركه يعمل اتركه يمر».. فهناك الحـــرية الكاملـــة لـــتحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل، دخولاً وخروجاً؛ وهناك سيادة وهيمنة ما يعرف باقتصاد السوق، وما يحمله ذلك من تدني الدور الاقتصادي للدولة؛ وهناك التجارة الإلكترونية، التي تتمرد على الخضوع لرقابة

(١) صادق العظم، مرجع سابق، ص١٢٦.

الدولـــة؛ وهناك الشركات العالمية العملاقة داخل هذه البلاد وخارجها ذات النفوذ بـــالغ القوة حتى على الدولة نفسها في سياساتها الإنفاقية والضريبية. ولذلك لا غرابة أن توصـــف «العولمـــة» بأنها: «انتصار من حيث المبدأ، وفي كل مكان تقريباً لنمط معين من أنماط الملكية، ولنمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج، ولنمط معين من التحكم بقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع...»[1].

ولو فتشنا في هذا التأثير الاقتصادي الممتد لوجدناه يحمل في طياته الكثير والخطير من المضار، كما يحمل قدراً من المنافع. ومن جوانب الخطورة أن ما هنالك من مضار يعـــد شـــبه مؤكد، بينما ما هـــناك من منافع هي أمور محتملة مشكوك فيها، إذ هي تتوقف على طبيعة ونوعية الفعل الآتي من الخارج، كما تتوقف على طبيعة ونوعية رد الفعـــل الداخلي.. وكلما كان رد الفعـــل جدياً كلما ظهر البعد الإيجابي في الأثر. إن «العولمـــة» توفـــر التمويل وتوفر الاستثمارات وتوفر التكنولوجيات، لكن ليس هذا **الـــتوفير حـــراً مطـــلقـــاً من قبل قوى «العولمة». وليس كل تمويل أو تكنولوجيا أو** اســـتثمار مفـــيداً. و«العولمـــة» تؤثر على العمالة الإسلامية، وهو تأثير في مجمله ضار وخطـــير، لأنه يزيد من حجم البطالة، وقد يكون لهذا التأثير بعض الإيجابيات، مثـــل توفـــير فـــرص للعمل وفرص للتدريب وارتقاء التعليم. والأمر في النهاية متوقف على الموقـــف الوطني، ثم إن وجود المشروعات العالمية داخل البلاد سوف يؤثر حتماً على المشـــروعات الوطنية، وغالباً ما يكون طرداً لبعض المشروعات الوطنية أو دمجاً لها في مشـــروعات عالمـــية، وقد يتولد عن ذلك مزيد من التطوير والتحسين في أداء بعض المشروعات الوطنية[2].

---

(١) شـــوقي دنيا، «اتجاه المشروعات العالمية للإندماج والتكامل..» مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، سلسلة الدراسات والبحوث (٢٢)، ٢٠٠٢م، إسماعيل صبرى عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ١٩٩٧م.

(٢) المرجع السابق.

والمعروف أن الاقتصاد في العالم الإسلامي المعاصر هو اقتصاد مكشوف ذو توجه خارجي، وخاصة فيما يتعلق بالاستيراد، ومعنى ذلك أن «العولمة» الاقتصادية بالنسبة له هي «عولمة» ما في خارجه وليست «عولمة» ما عنده. وفي هذا مزيد من الخلل ومزيد من التبعية، ومن ثم مزيد من التخلف. واقتصادنا الإسلامي اقتصاد متشرذم مفتت، هش الصلات والروابط البينية، و«العولمة» سوف تعمق من هذه الاختلالات، لأن إدارة أموره الاقتصادية لن تبقى كلها في يد دوله وحكوماته، وما يبقى منها في يد دوله فإن حكوماته سوف تجد من مصلحتها التحالف والارتباط بدول أجنبية ذات قوة اقتصادية.

ثم إن الاقتصاد الإسلامي المعاصر هو اقتصاد يشيع فيه الفقر وسوء التوزيع. والمعروف أن «العولمة» تؤثر سلبياً على عدالة التوزيع باتفاق الباحثين، كما أنها تعمق وتزيد من حدة الفقر، لدى الكثير من الباحثين.

إن النظام الاقتصادي الذي تنادي به «العولمة» يتمثل في نموذج متوحش، يعمل كل لاعب فيه على تحقيق أقصى درجات القوة حتى يتمكن من إنزال أقسى ألوان البطش والفتك بالغير، ومن ثم الانفراد بالساحة ونيل كل المكاسب والمغانم. ونظرة على ما يجري اليوم في دنيا الشركات العالمية من عمليات دمج واندماج وتحالف تجرى على قدم وساق تكشف لنا عن صدق ما نقول[1].

وقد اعترف بذلك العديد من الكتاب الغربيين، حيث أطلقوا عليها المنافسة الضارية (Hypercompitation) والحق أنها ليست منافسة وإنما هي صراع مدمر واقتتال عنيف، والبقاء للأقوى. ومن المؤسف أننا لم نلتفت إلى هذا

(١) فتحي الزيات، اقتصاد المعرفة ودوره في تحديث الصناعة العربية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣م.

البعد ونكشف ما في شعار المنافسة هذا من زيف وخداع وبهتان وما يخفيه من صراع محتدم بأشد وأقذر الأسلحة فتكاً (بالغير).

وبدلاً من التنبيه إلى ذلك والتحذير منه، والإصرار على تعديله، قبلناه وسلمنا به واعتبرناه إيجابية من إيجابيات «العولمة»، وأخذت ندواتنا ومؤتمراتنا تترى حاملة راية القدرات التنافسية والميزات التنافسية وكيفية تملكنا لها، ودخولنا الحلبة في ظلالها. وليس هذا التوجه ممحض في الخطأ، بل هو توجه يحمل قدراً طيباً من الواقعية من جهة وإعداد العدة من جهة أخرى. لكن الخطورة هي إهمال الاهتمام بالجانب السلبي للصورة، الذي يشير إلى أن المسألة ليست مسألة منافسة وإنما هي مسألة مصارعة مصيرها هلاك أحد الطرفين. وبالطبع فإن النتيجة في مثل ذلك محسومة ومعروفة. وإلا فقل لي بربك أين هي المشروعات الإسلامية التي يمكنها الدخول في هذه الساحة وهي مزودة حتى بأقل قدر ممكن من وسائل الحماية والأمان؟ وهل في ظل واقع ينطق بأن مجموع أصول البنوك العربية مجتمعة حوالي ٥٥٠ ملياراً من الدولارات بينما أصول بنك أمريكي واحد هو بنك فرست جروب تصل إلى ١٠٠٠ مليار، هل في ظل واقع كهذا يقال: إن ما تجلبه «العولمة» من منافسة في النشاط التمويلي فيه خير وبركة على العالم الإسلامي؟

ويوماً بعد يوم يترسخ ويهيمن ما يعرف باقتصاد المعرفة[1]. وليس خافياً على أحد أن عنصر العلم والتكنولوجيا أصبح على رأس عناصر الإنتاج المعروفة. و«العولمة» بقدر ما تبشر بشيوع العلم والتكنولوجيا بقدر ما يأتي فعلها مناقضاً معاكساً، ولا أدل على ذلك من إصرار دول المركز على تقنين ما يعرف بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. ومعنى ذلك احتكار المعرفة التكنولوجية ذات

(١) جلال أمين، العولمة، سلسلة اقرأ، رقم ٦٣٦ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨م) ص٧.

التأثير الحاسم اليوم في الأداء الاقتصادي. والنتيجة مزيد من التخلف الاقتصادي للدول النامية، وفي ربوعها العالم الإسلامي.

إن «العولمة» في شقها الاقتصادي تمارس عمليات إفقار للدول النامية والمزيد من الغنى للدول المتقدمة، كما أنها تزيد من حجم الفقراء وتقلل من حجم الأغنياء بحيث يصير العالم مجتمع الـ ٢٠%، وتقدر بعض الدراسات أن مكاسب أمريكا السنوية من تحرير التجارة حوالي ٢٠٠ مليار دولار، بينما تقدر خسائر إفريقيا السنوية من جراء ذلك بأكثر من هذا الرقم.

وأيًا كان الأثر الاقتصادي «للعولمة» على الدول النامية، وأيًا كانت درجة الاختلاف حول تقويم هذا الأثر إيجاباً وسلباً، فالذي يقل حوله الخلاف، إن لم ينعدم، هو أن «العولمة» مسيرة بكل آلياتها وجبروتها لتحقيق مصالح دول المركز وخاصة الدولة العظمى، أو كما يقال «السوبر عظمى»، وأن مصالح هذه الدول لا تسمح بحدوث تنمية حقيقية في البلاد النامية إلا في حدود معينة، من ناحية، وفي بلدان محددة ومناطق بعينها، من ناحية أخرى. فهل العالم الإسلامي أو حتى العالم العربي داخل في حيز هذا الاهتمام المحدود؟!

وهكذا يتضح بعض ما «للعولمة» من تأثيرات اقتصادية على عالمنا الإسلامي. ويتضح كذلك مدى ما في هذه التأثيرات من مضار ومخاطر، ومقدار ما تحمله من بعض الفرص والمنافع. وتقليل المضار وتعظيم المنافع يتوقف - ضمن ما يتوقف - على طبيعة ونوعية موقف بلادنا بحكوماتها ومنظماتها وشعوبها، مع الاعتراف بما هنالك من قيود ومحددات على حركة هذا الموقف، تتمثل في عوامل موضوعية مثل عدم امتلاك ما يؤهلها للمنافسة، من قدرات إدارية ومالية وتكنولوجية. وفي عوامل ذاتية، حيث المزيد من القيود التي تفرضها دول المركز على صادرات الدول النامية تحت العديد من الذرائع مثل انتهاك حقوق الإنسان والاعتداء على البيئة.

إضـــافة إلى مـــا تفرضه من قيود على تصدير التكنولوجيا وعلى فتح الباب لهجرة العمالة إليها.

ومـــع كل هذا فإن المتاح أمام الدول النامية موجود وقائم، ولو كان نطاقه غير متســـع. والتحدي الحقيقي أمام هذه الدول يتمثل في تحويل المتاح والممكن إلى فعل وواقع، ثم العمل الدءوب على توسيع نطاق هذا المتاح تدريجياً وبنفس طويل.

ب- الأثر الفني التكونولوجي:

يعـــيش العـــالم المتقدم اليوم ثورة عارمة مذهلة في مجال التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجـــيا الاتصـــالات والمعلومات[1]. ولا ريب فيما تمثله تلك الثورة العلمية من أهمية قصوى في حياة الناس، فهي أدوات العصر.

ومـــع أهميتها الكبيرة، توجد لها مضار ومخاطر قاتلة، فليست العبرة بكم المعرفة وإنما بماهيتها ونوعيتها، والملاحظ أنها بقدر آتخامها بكم المعلومات بقدر خوائها من تقديم معرفة جوهرية مهمة، فهي معلومات بغير معرفة[2].

يضـــاف إلى ذلـــك أن العبرة النهائية ليست في توفر هذه المنتجات التكنولوجية وإنمـــا في القـــدرة على استخدامها والاستفادة منها، وكذلك في نوعية ما تحمله من معارف ومعلومـــات. ومن ثم فقد لا يمثل وجودها في العالم أية إضافة للكثيـــر ممن لا يستطيعون استخدامها (مثـــل الكمبيوتر، الإنترنت، الإيميل .. إلخ).

كمـــا أنها بالنسبة للكثير تمثل سلاحاً بتاراً مسلطاً عليهم من قبل الأطراف القوية، تسحق به هوياتهم وثقافاتهم وأعرافهم وسلوكياتهم. فهي وسائط ووسائل محملة ليل نهار بالأفكار والقيم والأنماط المكونة للنموذج الثقافي الذي يراد لـــه أن يعولم ويسود.

---

(١) المرجع السابق، ص٧٥ وما بعدها.

(٢) زكريا طاحون، بيئات ترهقها العولمة، ط١(القاهرة: جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، ٢٠٠٣م) ص٣٥١.

يضـــاف إلى ذلك أن الكثير من بنود ومكونات هذه الثورة العلمية، وما ينجم عـــنها من مبتكرات ومنتجات، هي ملك خاص للدول المتقدمة، غير متاح في كثير مـــن بـــنوده للدول النامية حتى ولو بالشراء في بعضه، أو بعدم التصريح بتداوله في بعضـــه الآخـــر. وهناك ما يعرف اليوم بالملكية الفكرية وحمايتها عالمياً. ومعنى ذلك حـــرمان الدول النامية من الاستفادة من منتجات هذا التقدم ناهيك عن الإسهام في صـــنعه وإنـــتاجه. وهكذا نجد «العولمة» بهذا النهج تقنن احتكار المعرفة، فتزيد الهوة التكنولوجـــية الموجودة بين الدول اتساعاً، كما أنها تجعل منها سلعة شأنها شأن أي سلعة تباع وتشترى تبعاً لرغبة البائع. وليس ذلك بغريب على «العولمة» التي سلّعت كـــل شيء «The commodification of every thing» وأخضعته لقانون الأسواق، قانون العرض والطلب وتحقيق الأرباح.

ج- الأثر السياسي:

تبشـــر «العولمة» بالعديد من الإصلاحات السياسية، مثـــل الديمقراطية وحقوق الإنســـان والحرية والمشاركة الشعبية وقيام العديد من منظمات المجتمع المدني.. إلخ. ولا شك أن ذلك كله من حيث المبدأ أمر طيب ومحمود، بل ومهم وضروري، لكن المســـألة لا تقـــف عند طرح الشعار بل تتجاوزه إلى فحواه ومضمونه وما يثيره من قضـــايا ومشـــكلات، فوراء كل قيمة من تلك القيم الكثير والكثير من المسائل التي تتطلـــب الوعـــي العميق والتبصر الدقيق بما تحمله وتستبطنه من أمور قد تكون غير مقبولة بل وضارة.

فما هي حدود وأبعاد حقوق الإنسان؟ وهل كل ما يعتبره الغرب حقاً للإنسان يعـــد بـــالفعل حقـــاً للإنســـان من وجهة نظر الإسلام والثقافات الأخرى؟ وهل للديمقراطـــية نموذج واحد هو النموذج الغربي الذي يراد لـــه أن يسود؟ وهل هذا

الـــنموذج قابل بالفعل للتعولم؟ إن الكثير من محققي الباحثين والمفكرين يؤمنون بأن الـــنموذج الأمريكي «للعولمة»، وهو النموذج المسيطر حالياً، من الصعب إن لم يكن مـــن المتعذر عولمته وإجماع الناس عليه، وقد تحدث عن ذلك باستفاضة المفكر الغربي صاحب كتاب «الفجر الكاذب»، موضحاً أن هذا النموذج يحمل في طياته التفسخ الاجـــتماعي والاضـــطراب الاقتصادي والتفكك السياسي[1]. والأكثر من ذلك أن الكثير يتشكك في كون الغرب جاداً وصادقاً في «عولمة» نموذجه وجعل الناس أحراراً وديمقراطيين. إنه يرى ذلك شأناً خاصاً لا يناله إلا الغربي[2].

ولو خصصنا الموضوع وقصرناه على العالم الإسلامي وطرحنا هذا السؤال: هل يـــريد الغـــرب بالفعل شيوع الديمقراطية في العالم الإسلامي؟ وهل يريد بالفعل أن يكـــون لشـــعوبه اشـــتراك حقيقي في شؤون بلادهم؟ وهل يريد بالفعل تحرير هذه الشـــعوب من الحكم الاســـتبدادي الجاثم على صدور كثيـــرين منهم؟ والجواب، كمـــا أعتقد ويعتقد معي الكثيرون، بالنفي، والواقع خير شاهد، وعبرة الماضي خير بـــرهان. والمسألة لا تحتاج لكثير من التمعن والتأمل، فيوم تشيع الديمقراطية في هذا العـــالم سوف يتوارى الظلم، وتتغلب المصلحة العامة، وتدار أمور الأمة من خلال مؤسسات مستهدفة بالفعل الصالح العام. ومن أولى النتائج المترتبة أن دول المركز لن تـــتمكن من استلاب وانتهاب ثروات البلاد والنيل من مقدساتها والمساس بثقافتها.

---

(١) فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ) ص٨٧.

(٢) لمزيد من المعرفة يراجع:

بـــول هيرست، ما العولمة، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ص٣٧٩ وما بعدها؛ جلال أمين، مرجع سابق، ص٢٠ وما بعدها؛ توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلى زيدان (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م) ص٢٢٢؛ شرف دلاور، الاقتصاد المصرفي والعولمة، اقرأ، رقم ٦٧٤ (القاهرة: دار المعارف) ص٤٢ ومابعدها؛ صادق العظم، مرجع سابق، ص١٧٥؛ سمير أمين ، ثقافة العولمة، مرجع سابق، ص٧٢؛ فيتومكنـــزي، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ٢٠٠١م.

ويومهـــا يعـــود الإسلام ليهيمن على حياة المسلمين، ويقوم بتصحيح ما فسد منها. والمعـــروف أن الإســـلام يأبى الضيم والهوان والتبعية. والكثير من المفكرين الغربيين يعـــرفون ذلك جيداً في الإسلام، ولذا يحاربونه ويحاربون من أجله شيوع الديمقراطية في العالم الإسلامي، ويتوادون ويتصادقون مع حكومات مستبدة في هذا العالم. ظنا أبعدت الإسلام عن دائرة الضوء.

إننا بهذا ندعو المتسرعين من المفكرين المسلمين بالترحيب «بالعولمة» بأمل تخليصها العـــالـــم الإســـــلامي من كابوس الاســـتبداد السياســـي، ندعوهـــم إلى التمهل والتريث، «فالعولمة»، في غالب الظن لن تفعل لنا ذلك، وإن فعلته فلن يكون خالياً من الكثير من العيوب.

إنـــنا جمـــيعاً متفقون على تشخيص وضعنا السياسي، لكن ذلك شيء وكون المخلـــص لنا منه هو «العولمة» شيء آخر. فما نراه أن «العولمة» لن تخلصنا من ذلك على الوجه الأمثل، وإنما الذي يفعل ذلك بجدارة هو الإسلام.

ومـــن الآثار السياسية البارزة «للعولمة»، التي أثارت وما زالت تثير جدلاً شديداً بين الباحثين، ما سوف تحدثه «العولمة» حيال الدولة وسلطاتها ومسؤولياتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي. إن الجميع يعترف بأن هناك أثراً قوياً، لكن الخلاف يدور حـــول طبيعة هذا الأثر، وهل هو انحسار وانكماش لدور الدولة، أو تحول وتغير في دورها ووظيفتها؟ فالكثير يرى أن «العولمة» تضعضع الدولة وتهمش منها كمؤسسة حاكمـــة مسيطرة، وتفرض عليها التنازل عن الكثير من مهامها لمؤسسات وهيئات أخرى في المجتمع وخارج المجتمع، كما أنها تسلب منها ما في أيديها من سلطة الحماية وفـــرض الضـــرائب في جانـــب كبير منها، وفي الوقت ذاته تحول بينها وبين القيام بالعديد من جوانب الإنفاق العام. كذلك لم يعد لها القيام بعمليات التخطيط واتخاذ سياسات تتعلق بالتنمية ونمطها وسرعتها، كما أن قطاع العلاقات الاقتصادية الدولية

هو الآخر سوف يخرج إلى حد كبير من إشرافها وقبضتها. حتى أن بعض الخدمات التقليدية التي كانت تقوم بها في عهد الدولة الحارسة والرأسمالية الحرة في حقبتها الماضية، دخلت في حيز وتحت مسؤولية جهات أخرى غير الدولة. وهكذا فإن «العولمة» تضغط بثقلها لضعضعة الدولة وتهميشها. والبعض يرى غير ذلك، «فالعولمة» تعيد تشكيل وظيفة الدولة مع الإبقاء على قوتها وأهميتها، لكنها بدلاً من زوالها تمارس مهام تخدم مصالح الدول المركزية، كما تخدم مصالح الشركات العالمية. وكأنها قائمة بالأعمال نيابة عنها وممثلة لها. ولا أرى أن الخلاف بين الوجهتين خلافاً حقيقياً وإنما هو في المقام الأول خلاف شكلي، لأن المآل واحد، والنتائج واحدة، فلم تعد الدولة تمارس وظائفها المعهودة والمعروفة منذ عشرات السنين، وهذا ما لا خلاف حوله[1].

وأخيراً فإن «العولمة» تمارس عملية سياسية خطيرة هي عملية التفتيت السياسي، حيث تجرى عمليات التجزئة على العديد من أقطار العالم الإسلامي، بإثارة نزاعات ونزعات عرقية ودينية وإثنية وغير ذلك، الأمر الذي يفتت الدولة ويحولها إلى طوائف وشيع، بل وربما دويلات هشة بالغة الضعف[2].

د- الأثر الثقافي:

عاش العالم منذ نشأته على تنوع ثقافاته وتعددها. و«عولمة» اليوم تبشر بعملية التجانس والتنميط الثقافي، بحيث يعيش العالم كله نموذجاً واحداً في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية... إلخ.

---

(١) حسن حنفي، ما العولمة، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) السيد ياسين، العولمة ...، مرجع سابق، ص٤٠ ومابعدها؛ فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٣٦؛ محمود عليمات، الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد (٢٤).

ولاشـــك أن قضية التجانس والتنميط هذه تحمل العديد من المسائل. فما مدى إمكانهـــا؟ ومـــا مدى صلاحيتها؟ وعلى أي أساس تقوم؟ وهل هذا الشيء الواحد المعـــولم هـــو نتاج مشاركة حقيقية من كافة دول وشعوب العالم؟ أم أنه أمر خاص بالطرف القوي في «العولمة»، يصر على فرضه على الجميع من خلال إزاحة ما عنده وإحـــلال هـــذا الشيء محله؟ إن الواقع يشير إلى أن ما يحدث فعلاً هو عملية إزاحة وإحـــلال، فـــتقوم شبكة الاتصالات والقنوات الفضائية بالإرسال المتدفق لرسائل إعلامـــية وثقافية من دول المركز إلى دول الأطراف محملة بالعديد والعديد من القيم والـــثقافات المتعارضة مع قيم وثقافات الدول المتلقية، مما يهدد بزوال الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات[1].

والمســـألة لا تقف عند حد إزالة وإفناء ثقافة وإحلال غيرها محلها، مع الخطورة الشـــديدة لهذه العملية، لكنها تتعداها إلى ما تتضمنه هذه العملية من مضادة طبيعة الخلـــق وفطرة البشر، ومن ثم فإن الإصرار على ذلك هو إصرار على تدهور المجتمع البشـــري وحرمانه من أهم مصادر النهضة والارتقاء[2]. ومن المتناقضات العجيبة في هذا الشأن أن «العولمة» بينما تطرح شعار التجانس هذا فإنها تمارس داخل ربوع بلاد الأطـــراف عملـــيات التمايز الثقافي الحاد، فللنخب ثقافاتها ولبقية الشعوب ثقافاتها. ومـــن ثم يعـــيش ســـكان المجتمعات في جزر متقطـــعة الأوصال، الأمر الذي ينذر بدوامة من الفوضى ووقوع الانهيار. ثم إن ما يراد عولمته من نماذج وأنماط ليســـت هـــي الأصلح من غيرها على كل الأصعدة، ويعبر عن ذلك برهان غليون بقولـــه: «إن الثقافة المسيطرة لا تحتل موقعها المتفوق بسبب تفوق منظومات قيمها الأخلاقية

(١) ماجد الكيلاني، أهداف التربية الإسلامية (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧م) ص١٥؛ زكريا طاحون، مرجع سابق، ص٥٠.

(٢) برهان غليون، مرجع سابق، ص٤٤٩؛ فريدمان، مرجع سابق، ص٣٥١.

أو الدينية أو الفنية، ولكن لأنها ثقافة المجتمعات المسيطرة»[1]. والأمثلة التالية توضح ذلك بقدر كبير.

تنادي «العولمة» وتصر على شيوع ثقافة الاستهلاك وليس ثقافة الإنتاج. والمعروف أن الدول النامية في أمس الحاجة إلى ثقافة الإنتاج؛ كما أنها تلح وتصر على ثقافة التقليد والمحاكاة وليس ثقافة الإبداع والمشاركة في الفعل؛ ثم إنها تلح وتصر على ثقافة نسيان وإهمال الماضي والاستغراق في الحاضر والنظر للمستقبل!

ومهما كان في هذه الدعوة من لمعان وبريق، ومهما كان في الماضي من مثالب وعيوب، فالذي لا شك فيه أن الإهمال المطلق للماضي والعمل على اجتثاث جذوره هو من أخطر ما يكون على الشعوب في حاضرها ومستقبلها، فالمستقبل ليس مستقبلاً إلا بالنظر للحاضر، والحاضر ليس حاضراً إلا بالنظر للماضي، ومن لا ماضي له لا حاضر له وبالتالي لا مستقبل له. وهل نسيت دول المركز، وهي **تعتمد كل ما لديها من قوى لحمل الدول الأطراف على نسيان ماضيها** بل ونبذه وتحقيره، هل نسيت هي ماضيها؟ إن ماضي هذه الدول المركزية هو الدافع الأول وراء قيام هذه الدول بتلك الدعوة التي يرجع فيها النظام الرأسمالي إلى مرحلته الأولى، حيث الرأسمالية الحرة. وعلينا أن ننظر في الأمر النظرة الصحيحة التي تميز بدقة وحسم بين أن نعيش حاضرنا في ماضينا وأن نعيش حاضرنا انطلاقاً وامتداداً لماضينا.

ثم إن «العولمة» تلح وتصر على شيوع ثقافة الحرية. والحرية في الأصل قيمة نبيلة ينشدها الجميع، لكن لا يصح الوقوف في قضية الحرية عند هذا الحد المبدئي، بل علينا فحص ودراسة مضمون وأبعاد هذه القيمة. إن الحرية لا تدخل في عداد القيم النبيلة إلا في ظل ضوابط وأطر اجتماعية أخلاقية، وإلا أصبحت قيمة بالغة السوء

(١) جلال أمين، مرجع سابق، ص١٣٣ وما بعدها.

والضـــرر. علينـــا أن نفتش في موضوع الحرية وأسلوب الحرية وحدود الحرية. إن «العولمة» إذ تروج وتسوق شعار الحرية فإنها تحمله بالعديد مما يتعارض مع العديد من القيم والمعتقدات السائدة في العالم، وأبلغ مثال على ذلك وثيقة السكان وما تضمنته من جوانب عديدة في حرية المرأة وحرية تكوين الأسرة واختيار نمطها[1].

ثم إن الـــنموذج الغربي في الحرية، يذهب إلى اعتباره حـــق الإنسان في أن يفعل مـــا يشـــاء بغير ضوابط أو قيود. وذلك هو عين الفوضى(!) لكل إنسان، وخاصة المـــرأة، أن تفعـــل ما تشاء في جسمها وملبسها وسلوكها واعتقادها. وشيوع هذا الـــنموذج للحرية يلحق أبلغ الأضرار بكل المجتمعات، بما في ذلك مجتمعات الغرب نفســـها[2]، وإذا كانت الحضارة الغربية المعاصرة لم تستطع الفكاك منه فليس هذا أن تعولمـــه وتفرضه على غيرها من الحضارات.

كذلـــك تـــلح «العولمة» وتصر على شيوع وهيمنة ثقافة المنافسة، بدلاً من ثقافة التعاون والتكامل والتدافع. و«العولمة» تخدع نفسها وتخدعنا معها في استخدام مصطلح المنافســـة والتنافس في هذا المجال، فالأمر في حقيقته ليس أمر منافسة ولا تنافس وإنما هو أمـــر مصارعة وتصارع، والحلقة حلقة نزال ومصارعة، صراع القيم، وصراع المصالح، وصراع كل شيء. إن المنافسة لا تستهدف تدمير (الغير) وإفناءه، بينما الذي يستهدف ذلـــك هو الصـــراع الذي يبغي صرع (الغير) وإهلاكه. وقد اعترف علماء الغرب بأن مـــا يجري اليوم هو صراع وتدمير، وقد اطلقوا عليه اسم المنافسة الضارية. إن «العولمة» تصر على شيوع ثقافة الكسب السريع السهل وملذات الحس وإثارة الغرائز[3].

---

(١) عـــبد العزيز حموده، الحـــلم الأمريكي، مكتبة الأســـرة (القاهرة: المؤسسة المصـــرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م)، ص١٧٧ ومابعدها.

(٢) حسن حنفي، مرجع سابق، ص٢٨.

(٣) محمد عمارة، مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٠٤، ١٤٢٣هـ، ص ١٥ ومابعدها.

هـ- إيجابية بغير خلاف:

مـن هذا الاستعراض السريع نجد أن غالبية آثار «العولمة» هي إلى الضرر أقرب منها إلى النفع، كما أن جميع تداعياتها المذكورة تخضع من حيث المبدأ والأصل لوجهات نظر متباينة، بمعنى أنها تداعيات جدلية، لا وفاق حول تكييفها.

ولكن «للعولمة» ميزة أو إيجابية لا خلاف حولها، وهي ما عبَّر عنه بعضهم بالكشف عن المكنون، حيث تقوم «العولمة» بما لها من أدوات وما لديها من قوى وإمكانات بإماطة اللثام عما نحن عليه من مظاهر السوء ومكامن الضعف والتردي، كما تقوم بشكل ضمني وغير مقصود بالكشف عما لدينا من مقومات ومصادر مادية ومعنوية، فهي تكشف بجلاء واضح الرديء والجيد في حياتنا. ومع إيجابية هذا الأثر فإنه سرعان ما يتولد عنه مضار جسيمة، فما تكشفه «العولمة» من أمور جيدة لن تبقي عليها، بل إما أن تزيحها وتنفيها وإما أن تستأثر بها، فهي أولى بالخيرات وأحق بها من أهلها!! وبهذا تفقدنا أهم مقومات قوتنا ووجودنا. أما الرديء الذي تكشفه في واقعنا فإما أن نصلحه نحن بأيدينا وإما أن تقوم هي بإصلاحه بما يتفق ومراميها ومقاصدها.

ومع التسليم بخطورة ذلك، فإن الشيء الكفيل بعدم تحققه هو أن نَهُبَّ بقوة ونأخذ في علاج ما لدينا من عيوب كشفتها «العولمة»، وفي الوقت ذاته نعض بالنواجذ على ما لدينا من مصادر للقوة مدافعين عنها بكل غال ونفيس ضد عدوان «العولمة». وبغير هذه الاستجابة الصحيحة، وببقاء الحال على ما هو عليه، نشيد بالسوء والقبح ونتغنى بحسنه وجماله، ونهمل ونزدرى ما لدينا من مصادر للقوة، فإننا نقدم «للعولمة» أغلى ما ترجوه منا. والمعروف أن عالمنا الإسلامي يموج واقعه بالعيوب والمثالب، كما أنه يمتلك أفضل وأحسن مصادر للقوة والعزة والتقدم، الأمر الذي أهله ليكون أول غرض تصوب له «العولمة» سهامها في كل مفاصله. وتحتاج هذه الاستجابة الصحيحة لهذه التحديات العولمية الجسام رؤية نقية صافية ثاقبة، يمكن الإشارة إلى بعض ملامحها في ما يأتي.

المسلم والعولمة .. تفاعل وتعامل

خيارات:

في ضـــوء هذا التصوير الكلي والعام لكل من «العولمة» وواقع العالم الإسلامي الراهن، نطرح أهم سؤال: ما العمل؟

مـــن الناحـــية النظرية نجد أمامنا عدة طرق أو خيارات، لا يصح منها إلا خيار واحد، وهو خيار التفاعل الإيجابي والتعامل الصحيح، وليس خيار الهروب والانعزال والرفض، وليس خيار الانبهار والاندفاع والارتماء في الأحضان دونما تمييز وتقويم.

فخـــيار الهروب والابتعاد والانعزال خيار سيئ، يحرم المسلمين من فرص عولمية مـــتاحة هـــم في حاجة إليها على كل أصعدة حياتهم وأطياف واقعهم، ومعنى ذلك المزيد من الضعف الذي هم عليه، والمزيد من التخلف الذي يئنون بثقله. ثم إن هذا النهج مخالف للهدى الإسلامي الذي يأمر المسلمين بالتفاعل مع (الغير) ومشاركته في كـــل ما يؤثر في الحياة، إما بالتدعيم أو بالتقويم والتوجيه، فالأمة الإسلامية لا تعيش حـــياتها لنفسها، فقط ولا عليها، مما يجري بين الأمم الأخرى، فهي أمة شاهدة على غيرهـــا، آمرة له بالمعروف، ناهـــية له عن المنكر. وفـــوق ذلك كله فإن هذا النهج لا يمتلك مقومـــات الوجـــود من الناحية الواقعية العملية، فالسماوات مفتوحة، والفضـــاءات مملـــوءة بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، والعلاقات الاقتصادية جوهـــرية في حـــياة العـــالم الإسلامي، لا يستغني عن التصدير كما لا يستغني عن الاستيراد. وبهذا يكون خيار العزلة غير مقبول من جهة وغير ممكن من جهة أخرى.

أمـــا خيار القبول المطلق والاندفاع والارتماء في أحضان «العولمة»، أو كما يقال ركوب قطار «العولمة» دون تردد، فهو لا يقل سوءاً عن الخيار السابق. لأنه يعني في

الحقيقة الذوبان والفناء، أو على أحسن حال يعني المزيد من التبعية والضعف والتخلف. فالعالم الإسلامي هو -كما سبقت الإشارة- من الضعف بمكان، ومن ثم من السهولة بمكان إفناء وإزاحة كل ما لديه وإحلال ما لدى مركز «العولمة» محله. ثم إنه مع ضعفه الشديد هذا يمتلك من مصادر القوة المادية والمعنوية الشيء الكثير.

والمعروف أن نموذج «العولمة» القائم يختلف في كثير من بنوده ويتعارض في كثير من جوانبه مع الهدي الإسلامي، والمعروف كذلك أن هذا النموذج لا يرضى ولا يقبل المعارضة والمناوأة، وبالتالي فهو يصب جام غضبه وقوته على الإسلام. لقد اعترف هانتجتون صاحب «صراع الحضارات» بأن الإسلام أكثر العقائد والديانات صرامة[1]. أي أن الإسلام هو أكبر مناوئ «للعولمة» ومقاصدها. وقد خلص حسن حنفي بعد استعراض مطول لمختلف مناطق العالم، من حيث مدى معارضتها لنموذج «العولمة»، إلى أنه «لا يوجد إلا الوطن العربي الإسلامي الذي يحتمل أن يأتي منه التحدي للعالم ذي القطب الواحد... ومن هنا تأتي معاداة الغرب للإسلام بوجه عام وللصحوة الإسلامية بوجه خاص، والتركيز عليه بالضرب والحصار والتهديد»[2].

وبهذا تعين علينا خيار واحد هو خيار التفاعل الإيجابي الصحيح، وليس خيار الرفض المطلق ولا القبول المطلق.

جوهر الخيار السليم:

يتمثل الخيار السليم، الذي على العالم الإسلامي أن يختاره، في تصحيح أوضاعنا الخاطئة وإصلاح أمورنا الفاسدة، وطرح ما لدينا من قيم ومبادئ وأخلاقيات وتشريعات على العالم. وبذلك وحده نستفيد من «العولمة» بقدر ما نفيدها.

---

(١) مرجع سابق، ص٤١؛ زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، مركز قاسم للمعلومات، الخرطوم، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٤٣.

(٢) السيد ياسين، مرجع سابق، صـ٥١؛ برهان غليون، مرجع سابق، ص ١٣٥.

وكما أن المهمة الملقاة على عاتقنا واضحة محددة، فإن مرتكزها ومنطلقها هو الآخر واضح محدد، إنه الإسلام. ومعنى ذلك أننا أمام آلية واحدة لا غير. هي «الأسلمة».

ومعروف أن هذا المصطلح يشيع حالياً منصرفاً بالأساس ناحية الفكر والمعرفة والعلم، لكن المقصود به هنا أعم وأشمل من ذلك، إنها أسلمة حياتنا كلها، فكراً وسلوكاً، بيننا وبين غيرنا، إن ذلك وحده هو الكفيل بعلاج عيوبنا وإصلاح أوضاعنا، وهو الكفيل وحده بجعلنا نسهم في تطوير «العولمة» وتحسين نوعيتها.

إننا نؤمن بأن الأسلمة الشاملة هي الترجمة الصحيحة والتجسيد الحي لما يعبر عنه بعضهم بضرورة رؤية استراتيجية متسقة ترتكز على نظرة محددة للكون والمجتمع والإنسان، تصاغ على أساسها سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق خطوط ترقى إلى مستوى التحدي الراهن[1].

إننا جميعاً متفقون على ما في واقعنا من عيوب ونقائص. ومن الوهم الكبير الظن بأن إصلاح ما نحن عليه من سوء، وتقوية ما نحن عليه من ضعف، تتكفل به «العولمة»، وما علينا إلا إسلام القياد لها، وهي كفيلة بعلاج علتنا السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

فنموذج «العولمة» القائم لا يعرف إلا الحرية الاقتصادية المطلقة واقتصاد السوق. وهذا النموذج لا يصلح لنا، ولا يتفق مع ما في الإسلام من هدايات تجعل للدولة دورها الضابط للعملية الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص، كما تجعل للحوافز الاجتماعية والأخلاقية القدح المعلى في كل ما يجري ويمارس من نشاط اقتصادي وما يسن له من سياسات.

---

(١) علي حوات، مرجع سابق، ص١١٣.

إننا بالفعل في حاجة إلى إصلاح اقتصادي، لكن «العولمة» لا تقدم لنا هذا الإصلاح.

ثم إننا في حاجة إلى إصلاح سياسي جوهري وهيكلي، والنموذج السياسي الذي تبشر به «العولمة»، والمتمثل في الديموقراطية بنموذجها الغربي الأمريكي، ليس هو المطلوب لنا، أو بالأحرى لا يقدم لنا كل احتياجاتنا، لأنه بحسب اعتراف «هنري كسينجر» ما جاءت به «العولمة» إلا لتوظيفه، لما يحمله من ديموقراطية وحقوق للإنسان، لمصلحة الخطة الأمريكية[1].

وقس على ذلك إصلاح الوضع الثقافي، وإصلاح الوضع العلمي، والوضع الاجتماعي، لا نجد من يقدم لنا العون الجيد والحقيقي في كل ذلك غير الإسلام. وعلينا أن ندرك بيقين أن المنهج الإسلامي هو منهج تقويم وتصويب وشهود على الذات قبل (الآخر)، أو في كل الحالات والأحوال[2]. ومعنى ذلك أننا في أمس الحاجة إلى إعادة تقويم ومراجعة لكل ما نحن عليه، وعدم الخوف أو الخجل من تعرية ونقد ما فيه من سوء، وإقامة الصحيح السليم مكانه، فذلك هو المسلك الوحيد الفعال للدخول مع (الآخر) في تفاعل ومشاركة حقيقية وتطوير وإصلاح ما لديه.

أما الإبقاء على الحال التي نحن عليها، فمعناه ترك الأمراض تنخر في عظامنا وأجسادنا محيلة لها إلى جثة هامدة.

إننا عندما ننادي بالأسلمة كمنهج ومدخل صحيح للتعامل الإيجابي مع «العولمة»، فإننا لا نقصد على الإطلاق الدخول مع «العولمة» في اقتتال وصراع مستهدفين القضاء عليها، شأن أي نزال بين الأعداء، وإنما المقصود كل المقصود هو

(١) عمر عبيد حسنه، تقديم كتاب الأمة، نحن والحضارة والشهود، رقم (٨٠)، ص٢٠.

(٢) حسن حنفي، مرجع سابق، ص ١٨.

التدافع والتطوير والترويض وتضمينها العناصر الإنسانية والأخلاقية التي تفتقدها. «فالعولمة» مهما كان نموذجها فإنها من حيث المبدأ يجب التعامل معها بقصد الإسهام في تحسين نمطها وتطوير آلياتها المؤسسية، والإسلام يدعو لذلك، حتى يستفيد الناس على اختلاف عقائدهم مما فيه من هدايات وإرشاد، ومعنى ذلك أن تفاعلنا الصحيح مع «العولمة» يمكن أن يندرج تحت مبدأ الدعوة والتبليغ.

وتبليغ الدعوة، الذي هو فريضة على كل مسلم حسب موقعه، لا يخرج عن أن يكون تقديماً لمشروع حضاري عالمي إسلامي بديل، أو «عولمة» إسلامية.. وهذا لا؟

إن العالم كله باستثناء قلة قليلة يطالب ويلح ويصر على إصلاح نمط «العولمة» القائمة، وليس هناك ما هو أفضل ولا أصلح للعالم كله من «العولمة» الإسلامية، التي تقوم على العدل بين الجميع، وعدم إلحاق ضرر بأي طرف مهما كان ضعيفاً، وعلى تقاسم المنافع وعدم الانفراد بها، وعدم التصارع والتنافس الضاري، وإنما هو التعاون والاحترام والاعتراف بحق الجميع في الوجود، وفي التمتع بكل حقوقه وحماية مقدساته ومعتقداته وثقافاته، إنها «عولمة» تؤمن بالمشترك الإنساني من جهة وبالتمايز والتنوع والتعدد الإنساني من جهة أخرى، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجرات:١٣).

والتعارف، كما ورد في القرآن الكريم يحمل العديد من المعاني والدلالات ذات القيمة العالية، ولا يقف عند حد مجرد العلاقات وإنما هو معرفة تنقل ويتم تبادلها، ومعرفة غير مجرد المعلومة، كما أن التعارف يحمل معنى المعروف، أي الخير(*). وقال ﷺ:

(*) لمزيد من المعرفة ينظر د. طه عبد الرحمن، روح العولمة وأخلاق المستقبل، مجلة إسلامية المعرفة. العدد ٢٦، عام ٢٠٠١م.

«**الناس بنو آدم، وآدم من تراب.....**»[1]، وقال: «**أَلا لا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلا لأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلا بِالتَّقْوَى**»[2].

وعلينا أن نتذكر جيداً أن الإسلام هو دين الله ومنهاجه للعالم أجمع، ليس من باب القهر والقسر وإنما من باب الإصلاح والإرشاد، يهدي الناس جميعاً إلى خير الوسائل وخير الغايات: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ... ﴾ (الإسراء:٩).

والخطاب الإلهي في الإسلام هو في معظمه للإنسان وليس للمسلم، وهو للناس جميعاً وليس للمسلمين فقط. ومعنى ذلك أن كل الناس، حتى من لم يعتنق الإسلام منهم ديناً وعقيدة، تنصلح دنياهم باتباع الهدى الإسلامي، به صلاح الأسرة، وصلاح الحكومة، وبه صلاح الاقتصاد، وبه صلاح الفكر والثقافة، وبه صلاح العلاقات الاقتصادية بين الدول... إلخ.

ومعنى ذلك أنني أرى في وضعنا الراهن، معشر المسلمين، خطراً وسوءاً، وأرى فيه في الوقت ذاته فرصة ثمينة لنا، كي نعود حقاً إلى إسلامنا، هادياً ومرشداً، حاكماً ومهيمناً على شؤوننا؛ في حياتنا وفي علاقاتنا بغيرنا، وعندما يشتد الخطر ويعظم الخطب فإن الإنسان يستجمع كل قواه ويوظفها التوظيف الكفء لمواجهة هذا الواقع. وهذا ما نحن اليوم في حاجة إليه. وكما يقال: عند حلول الظلام تتلألأ النجوم. إن «العولمة» الإسلامية بمفهومها الصحيح تقدم للجميع ما هم في حاجة إليه من تعاون وتفاعل وتوطيد وتوثيق للعلاقات في كل مجالات الحياة، دونما إذابة واجتثاث لطرف وهيمنة وانفرادية لطرف آخر.

والإسلام يرفض أن يُفرض على (الغير)، وبالمثل تماماً يرفض أن يفرض (الغير) نفسه عليه أو على أتباعه، ويوم أن مثلت الحضارة الإسلامية المركز لم تضر أحداً من غير

---

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه أحمد.

أتباعها، بل قدمت للجميع الخير والنفع، فهي على حد تعبير بعضهم: «أعطت مصلحة المركز لحساب الأطراف، عكس الحضارة الغربية اليوم التي تعطي مصلحة مركز على حساب الأطراف»[1]. هل يستطيع المسلمون اليوم أن يقوموا بهذه المهمة على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي؟ هل هم قادرون على إصلاح أوضاعهم من جهة و تقديم الصحيح لما في الإسلام من هدى وخير (للغير) من جهة أخرى؟ نقول: نعم. رغم تشكك بعضهم في إمكانية ذلك، مستنداً إلى اعتبارات. منها عدم ارتكاز مشروع الحضاري الإسلامي، كما يقدمه أصحابه، على حجج منطقية نظرية واستراتيجية عملية، مع أن قدرة النظم على الوجود والبناء وإحلال العدالة والمساواة الفعلية وحفظ الكرامة الإنسانية مرتبط - كما يراه- بنجاحها في حل مشاكل التنمية البشرية ومواجهة تحديات المنافسة العقلية في سوق المال والعمل والتقنية والعلم والتأهيل والتكوين الفكري والسيكولوجي للأفراد، لا تأكيد التمثيلية(!) الشعبية أو الدينية[2].

وسؤالنا على ذلك هو: ما الذي يمنعنا - إن صدق هذا القول- من تضمين مشروعنا الحضاري مثل هذه الجوانب والأبعاد؟ وهل المشروع الإسلامي يعجز عن تبني هذه المرتكزات؟ ولِمَ يفترض دائماً كون المشروع الحضاري الإسلامي مجرد شعارات جوفاء خالية من برنامج علمي وعملي؟ ربما يعذر بعضهم في هذا رغم نظراً للطريقة التي يطرح بها المشروع الإسلامي من قبل بعضهم الآخر. لكن ذلك شيء وعجز المشروع الحضاري الإسلامي ذاتياً عن تقديم البرنامج العلمي العملي شيء آخر. إن كل فئة، وكل أمة، تدعو إلى ما لها من مشاريع حضارية. وهذا حق في ذلك. ولا نطالب بأكثر من ذلك للأمة الإسلامية.

---

(١) برهان غليون، مرجع سابق؛ ص ١٢٩.

(٢) محسن عبد الحميد، الذهنية الإسلامية، كتاب الأمة رقم (٦)، ص ٤٤.

وعلى الجميع أن يدرك وأن يعي حق الوعي أننا إذ ندعو إلى الإسلامية فإننا لا ندعو إلى تراث ومواقف قديمة تاريخية «فالإسلام من حيث هو وحي إلهي مستقل عن الزمان والمكان، فهو ماض وحاضر ومستقبل، وهو حركة دائمة تدعو إلى التغيير المستمر والتجديد الدائم لتحقيق الأمانة الكبرى في تحقيق خلافة الله على الأرض»[1].

ومن الاعتبارات التي تدعو بعضهم إلى التشكك في إمكانية طرح مشروع حضاري عالمي إسلامي ما هنالك من تفرق وتشتت بين حاملي هذا المشروع، أو بالأحرى بين المثقفين المسلمين، فهناك شيع وطوائف، لكل طائفة، كما يقال، إسلامها. فهناك الإسلام السلفي، وهناك الإسلام السياسي، وهناك الإسلام المعاصر... إلخ[2].

والحق أنه إذا كان من المقبول القول بوجود فئات وطوائف وتنوع وتعدد بين المسلمين، فليس من المقبول في شيء القول بوجود أكثر من إسلام. فالإسلام هو إسلام واحد وإن تنوعت الاجتهادات في فهم بعض جوانبه، وذلك لا يحول دون قيام المشروع الحضاري الإسلامي، طالما آمنا بأن في الإسلام ثوابت وفيه متغيرات، وأن فيه «إجماعيات» وفيه «خلافيات»، وأن كل محاوره وأركانه تمثل لدى الجميع إجماعيات، لا خلاف حولها، فلا خلاف حول الشورى وضرورتها، ولا خلاف حول تحريم الإسلام للاستبداد السياسي ومصادرة الحريات والمشاركات الشعبية، ولا خلاف حول محورية دور الدولة في المجال الاقتصادي، وأيضاً في المجال

(١) حسن حنفي، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) عمر عبيد حسنه، مرجع سابق، ص٣٣، ٣٤.

الاجتماعي والثقافي، ولا خلاف حول الأخوة الإسلامية وما تفرضه من حقوق وواجبات، ولا خلاف حول الأخوة الإنسانية وضرورة قيام علاقات تعاون ومودة بين المسلمين وغيرهم، طالما لم يمارس غيرهم عدواناً عليهم. ولا خلاف حول حتمية حدوث التقدم بكل ألوانه وأطيافه في العالم الإسلامي، وما يتطلبه ذلك من متطلبات. وهكذا لا نجد خلافاً معتبراً حول الأسس والفواصل والمبادئ. وبالتالي لا مبرر للقول بعدم إمكانية قيام المسلمين بتقديم مشروع حضاري عالمي. إن ذلك ممكن ومطلوب، لكنه لن يتحقق دون توفير، على الأقل الحد الأدنى من الشروط والمقومات على مختلف الأصعدة.

منطلقات «الأسلمة» ومن ثم العولمة الإسلامية:

هناك العديد من الركائز الواجب توفرها في هذا الشأن، ومن ذلك ما يلي:

١- **المعرفة الوثيقة والصحيحة بواقعنا الداخلي**، وكشف كل ما فيه من علل وأمراض دون مواربة.

٢- المعرفة الدقيقة والصحيحة بما لدينا من مصادر معنوية ومادية للقوة والعزة والتقدم.

٣- الانطلاق من موقف الثقة الكاملة في عظم ما لدينا من قدرات وإمكانات، وفي قدرتنا غير المحدودة على تصحيح أوضاعنا الراهنة وعلاج ما فيها من ضعف وسوء وخلل، وبدون هذه الثقة لن نعمل شيئاً في الداخل أو في الخارج.

٤- المعرفة العلمية الدقيقة والصحيحة بالواقع العالمي المعاصر، أو بعبارة أخرى بـ (الآخر) بعيداً عن التهوين والتهويل. (فالآخر) أقوى منا في نواح كثيرة، لكنه مليئ بالثغرات ونقاط الضعف، فلا تصادم ولا وقوع.

٥- الإيمـــان بأن الطريق طويل وشاق، وأن عملية التغيير تحتاج إلى نفس طويل تستغرق سنين طوالاً، والمهم البدء الفوري ولتكن النهاية متى تكون.

٦- الانطـــلاق مـــن مبدأ: الحوار مع (الآخر) هو الطريق الصحيح. (فالآخر) موجـــود وقـــائم، ولا مجال لنكرانه، على أن الاعتراف به لا يعني الاعتراف بما هو علـــيه[1]. ومع ذلك فمن الضروري أن يتم حـــوارنا وأن يتـــم تفاعلنا معـــه بالتي هـــي أحسن.. وحسن الاســـتماع والثقة بالرد المقنع من الضروريات الإســـلامية: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ (الفرقان:٣٣).

٧- الدخـــول في حومـــة «العولمة» لا بقصد مجرد الاستفادة منها، بل بمقصد أساسي هو الإفادة لها. بمعنى أن ندخل فيها واضعين أنفسنا في موضع المشارك الفاعل ولـــيس في موضع المتلقي المنفعل. «فالعولمة» في حاجة إلى دعم وتشذيب وتصحيح، والإســـلام هو المرفأ الوحيد لتقديم ذلك. ونحب أن نستطرد بعض الشيء في تناول هذا المرتكز أو المنطلق، فالشائع لدى المهتمين بالموقف الإسلامي حيال «العولمة» أن الإســـلام يســـتطيع تقـــديم الكثير إلى الجانب الذاتي في «العولمة»، بمعنى أنه يعطي «للعولمة» ما تفتقده من عناصر ومقومات أخلاقية وإنسانية، أما عن إسهام المسلمين في تطويـــر وتفعـــيل الجانـــب الموضـــوعي في «العولمة»، والمتمثل في الثورة العلمية التكنولوجية، فهذا محل سكوت لدى بعضهم، ومحل نفي لدى بعضهم الآخر، فكثيراً مـــا نسمع ونقرأ لإسلاميين مقولة: إننا لا نملك تقدم علم أو تكنولوجيا «للعولمة»، لأننا ضعفاء متخلفون في تلك الجوانب، لكننا نملك تقدم قيم ومبادئ وأخلاق.

---

(١) كارلوس بريموبراجا، تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد مارس ١٩٩٦م.

والحق، كما آراه، أننا نملك الأمرين معاً. وعطاؤنا في المجال التقني يمكن أن يسد وينمو، فلدينا مقومات التقدم المعرفي من موارد مالية وموارد بشرية. ولا يبقى سوى التعليم، والقيام به والنجاح فيه سهل لمن امتلك مقوماته. والهند خير مثال على ذلك.

إن ما تحمله «العولمة» من تدويل الخدمات إضافة إلى تدويل السلع يمثل للعالم الإسلامي تحدياً كبيراً، وفي الوقت ذاته يمثل له فرصة طيبة لو أحسنت الدول الإسلامية ومؤسساتها توظيف ما لديها من إمكانات بشرية، وإلا غرقت شعوب هذا العالم بالخدمات الأجنبية كما غرقت بالسلع الأجنبية[1]. وأعتقد أن مقدرة العالم الإسلامي على الإسهام في مجال الخدمات لا تقل بحال عن مقدرته على الإسهام في مجال السلع.

قادة الأسلمة:

كفانا الحديث الشريف مؤونة البحث عن هؤلاء الذين تقع عليهم مسؤولية قيادة الأمة نحو أهدافها ومقاصدها، حيث حددها في العلماء والحكام، مؤكداً على أنهما إن صلحا صلح حال الأمة، وإن فسدا فسد حال الأمة[1]. فهما للأمة بمثابة القلب للجسم.

وتفهم الأمر سهل يسير، فنحن في حاجة إلى حركة رشيدة وفعل جيد، ويحتاج ذلك إلى فكر جيد ونظر سديد. والذي يملك الفكر والنظر هم العلماء أو المثقفون. والذي يملك الفعل هم الحكام.

وعلى المثقفين المسلمين مسؤولية وضع محاور الرؤية والتحديد الدقيق لخواصها وأجزائها وبرامجها. ومن الضروري القضاء على الانفرادية أو الازدواجية بين

---

(١) عبد الحميد أبو سليمان، أزمة العقل المسلم (الأردن: الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٩٢م) ص٤٢. عمر عبيد حسنة، مرجع سابق، ص٢٩. ونص الحديث الشريف كما رواه ابن عباس رضي الله عنهما: «صلاح الناس في صلاح العلماء والأمراء، وفسادهم في فسادهما». انظر: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، سنن الدارمي (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت) ١/١٨٤.

المـــثقفين في القـــيام بهذه المهمة، وإنـــما العمل الواحد المشترك من خلال تجمعات علمية تجمـــع التخصـــصات والتوجهات المخـــتلفة، والخروج بموقـــف أو مواقف لا تـــتعارض مع الهدى الإسلامي الصحيح في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن الموضوعات التي تحتاج عـــناية خاصـــة، لأهميتها وخطورتـــها وخطورة ما يترتب عليها من نتائج، موضوع التعليم، فالتعليم في العالم الإسلامي يعاني بشدة من مشكلات متعددة على رأسها ازدواجية التعليم، فهناك تعليم مدني وهناك تعليم ديني. وهذا خطأ محض في مجتمع إسلامي يعتنق الإسلام، الذي لا يفرق في هديه بين دنيا وآخرة.

وقد نجم عن ذلك ضرر بالغ بالعملية التعليمية والتربوية وانعكس أثره على كل أنـــواع الحـــياة، فلا التعليم المدني جاء متفقاً مع الهدى الإسلامي، ولا التعليم الديني استوعب الهدى الإسلامي في مجال إصلاح الدنيا بكل شؤونها. إن المطلوب هو تعليم إسلامي تصلح به الدنيا والآخرة معاً[1].

تعلـــيم يـــتغلغل فيه مفهوم العبادة الحقيقي، الذي يمتد ليعم البعد الديني والبعد الاجتماعي والبعد الكوني، ولا يقتصر كما هو الحال اليوم على البعد الديني[2].

وعلينا أن نعي جيداً ما هو مطروح اليوم بقوة على الساحة الإسلامية وخارجها ممـــا يســـمى بـــتعديل أو تجديـــد الخطاب الديني.. هذا الموضوع قد استحوذ على اهتمامات كل الفئات، من إسلاميين وغيرهم.

---

(١) ماجد الكيلاني، فلسفة التربية الإسلامية (مكة المكرمة: مكتبة هادي، ١٩٨٨م) ص٨٥ ومابعدها.

(٢) كريم دوجلاس كرو،تأصيل السلام في الخطاب الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، العدد (٢٥)، ٢٠٠١م.

ومن المؤسف أن المقصود به إخلاء الدراسات الإسلامية من كل ما يتعلق بالجهاد والعدل ومقاومة الظلم ومقاومة الاستبداد، والتركيز على السماحة والسلام والمودة ونبذ العنف.

ونحن نؤمن بأن الخطاب الديني المعاصر في حاجة ماسة إلى تجديد وتطوير، لكنه تجديد مغاير في الكثير من جوانبه للتجديد كما ينادي به (الغير).

إنه تجديد يميط الركام والتراب عن الوجه الإسلامي الصحيح في كل مجالات الحياة، بغض النظر عما إذا كان ذلك موافقاً أو غير موافق لما هو مطلوب اليوم من الدول المهيمنة. خطاب يعلن بوضوح نقاط الافتراق ونقاط الاتفاق، وليس من الصحيح الزعم بعدم وجود افتراق بيننا وبين (الآخر)، كما أنه ليس من الصحيح الزعم بعدم وجود اتفاق بيننا وبينه. وبالتالي فإن قيام الخطاب الديني الراهن على الحرص المطلق على إعلام (الغير) وإشعاره بأنه لا اختلاف بيننا وبينه هو عمل مثير للأسى والسخرية في نفس الوقت، لأن (الغير) يعلم جيداً هذه الفروق والاختلافات. إننا غير (الآخر) ولكننا لا نعادي (الآخر) إلا عندما يعادينا.

وفي ضوء ذلك، فالذي علينا أن نطرحه (للغير) الهدى الإسلامي الصحيح والحقيقي في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها. وعند ذلك سوف تتغير كثيراً نظرة (الغير) لنا وللإسلام. وقد هيأت لنا المبتكرات التكنولوجية المعاصرة الفرصة لتقديم ما لدينا (للغير) عبر الآليات المختلفة من قنوات فضائية وشبكات اتصال وغيرها. إن النخبة المثقفة المسلمة مطالبة بوضع دستور عمل، تحدد فيه بوضوح قاطع المقاصد والمنطلقات والبرامج والآليات. وعليها مع ذلك أن تلتزم الالتزام الكامل بتنفيذ هذا العمل التنظيري وإحالته إلى فعل وواقع مهما كلفها ذلك؛ وهنا يأتي دور القطب الثاني وهو الحكام.

ودور الدولة في ذلك لا يقل أهمية وضرورة عن دور النخبة المثقفة.

فهـــي المســـؤولة الأولى عن تحويل هذا الجهد النظري الفكري إلى عمل وفعل وحياة. ومعنى ذلك الإصرار على بقاء الدولة قوية صالحة تمارس مهامها ووظائفها.

فصـــلاح عالمـــنا الإسلامي ليس في تضعضع دوله، بل في قوتها وصلاحها، لأن الدولـــة هي المؤسسة الكبيرة القادرة على إدارة دفة النشاط في المجتمع ناحية الأمان، إن كانت صالحة، وناحية الغرق إن كانت طالحة. ومعنى ذلك ضرورة الإصرار على تحقـــيق الإصلاح السياسي، وعلى وجود حكومات أفضل وأصلح. وعلينا أن ندرك أن قـــدرة اقتصاد ما على الصمود أمام مخاطر «العولمة»، التي لا نعرفها، تتوقف إلى حد بعيد على نوعية نظامه القانوني ونظامه المالي والإدارة الاقتصادية[1].

والدولة في الإسلام مسؤولة عن حماية كل مقدسات وممتلكات الأمة، ومسؤولة عن حماية عقلها وأخلاقياتها وعقيدتها وقيمها، ومسؤولة عن توفير كل ما يلزم لقيام علاقـــات اقتصـــادية جـــيدة مع (الغير)، وعن كل ما يؤدي إلى التعاون والتكامل الاقتصـــادي بين البلاد الإسلامية، وعن الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وعدم اعتداء الجيل الحالي عليها. وقديماً حالت دون ذلك[2].

وبالاختصـــار، فـــنحن في حاجـــة ماسة إلى اقتصاد «العولمة» وليس «عولمة» الاقتصـــاد، وإلى ثقافة «العولمة» وليس «عولمة» الثقافة، وإلى تعليم «العولمة» وليس «عولمـــة» التعلـــيم. وقس على هذا بقية جوانب الحياة. وليســـت المســـألة مسألة

---

(١) فريدمان ، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٢) عـــندما طالب بعض الصحابة بقسمة أراضي الفتوح على المقاتلين في عهد سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ فما كان منه إلا أن قال لهم: فما لمن بعدكم؟

يراجع شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩م) ص٣٣٩ ومابعدها.

ولمـــزيد مـــن المعرفة يراجع شوقي دنيا، دور الدولة في التنمية من المنظور الإسلامي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، ١٩٩١م.

شقشـــقة ألفاظ وتعبيرات، وإنما المضامين جد مختلفة، فنعني باقتصاد «العولمة» وضع الاقتصاد على الطريق الصحيح حتى يتفاعل بقوة وإيجابية مع «العولمة»، بينما يقصد «بعولمة» الاقتصاد ترك الشأن الاقتصادي الوطني «للعولمة» تفعل به ما تشاء.

إن الأمـــرين قد لا يختلفان كثيراً إذا ما كنا بصدد اقتصاد إسلامي قوي، لكن الأمـــر يختلف اختلافاً بيناً في حال الاقتصاد الضعيف، فاقتصاد «العولمة» مفاده القوة والبقاء، و«عولمة» الاقتصاد مفادها الضعف والانهيار.. وهكذا في بقية المجالات.

إن المطلـــوب يتمثل في: إعداد الأمور وتجهيزها للتعامل السليم مع الواقع القائم المتمـــثل في «العولمة»؛ وليس الإعداد والتجهيز، كما لو كنا نعيش مستقلين منعزلين منكفئين، كل دولة على نفسها، لها حدودها الخاصة، وخصوصياتها المحترمة، حاجزة بين داخلها والخارج من الاختلاط والتداخل والنماذج.

مؤسسات مطلوبة:

أخشى ما أخشاه أن أكون فيما سأطرحه حالياً سابحاً في بحر من الخيال. فما لواقعنا والوصول إلى مؤسسات كهذه؟! ومع ذلك فكثيراً ما يتحول الحلم إلى واقع والخيال إلى حقيقة، وأملنا في الله، ثم في أنفسنا، كبير في تحقيق هذا التحول، وخاصة أن وطء الواقع شديد وأعاصيره مدمرة وزلازله ماحقة، وليس هناك ما هو أقوى من ذلك حملاً لنا على إنجـــاز هذا التحول، ولو استغرق من الزمن زمناً طويلاً، شريطة البدء الفوري في العمل الفكري والعمل الواقعي التنفيذي في ضوء رؤية محددة المعالم والتفاصيل.

إنـــي أعـــتقد أنـــنا في حاجة إلى عدة مؤسسات، أكتفي هنا بطرحها دون الدخول في تفاصيل مهامها:

١- **في المجال الثقافي:** مجلس أعلى للشؤون الإسلامية، يندرج تحته مجمع إسلامي للفقه على مستوى العالم الإسلامي، وكذلك جهاز أعلى للإعلام والثقافة. ويمكن أن يبدأ العمل بتعاون وثيق حقيقي بين المجامع الفقهية القائمة الآن، وكذلك أجهزة الإعلام والثقافة.

٢- **في المجال العلمي:** مجلس أعلى لشؤون التعليم والبحث العلمي، يحقق بالفعل الرؤية الإسلامية في العلوم والبحث العلمي، ويحقق التعاون الوطيد بين الجامعات ومراكز البحوث، ويمكن الانطلاق من تفعيل رابطة الجامعات الإسلامية القائمة الآن.

٣- **في المجال الاقتصادي:** مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية، ينبثق عنه منظمة للتمويل ومنظمة لشؤون النقد ومنظمة للتجارة ومنظمة للتنمية.

٤- **في المجال السياسي:** جامعة الشعوب الإسلامية، ذات فعاليات وسلطات واختصاصات وآليات على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية، تعمل على إصلاح الوضع السياسي داخل كل دولة، وعلى مستوى الدول الإسلامية وبعضها، وعلى مستوى الدول الإسلامية وغيرها.

٥- **في المجال العسكري:** مجلس أعلى للدفاع، يتولى حماية مقدسات العالم الإسلامي وموارده، ورد أي عدوان يقع عليه من خارجه أو يقع بين دوله.

[redacted] آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.